مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التطرف وانعكاسه على استقرار السياسي للدولة
اسم الكاتب: م. سلام داود محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6454
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- June 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٤

Extremism and its Impact on the Political Stability of the State

[1] Salam Dawood Mahmwood
[1] Ministry of Higher Education and Scientific Research
1: Email: Salam.dawood.1977@gmail.com
2: Email:

DOI 10.37651/aujlps.2024.149709.1255
Submitted: 24/3/2024
Accepted: 10/4/2024
Published: 1/06/2024
Keywords:
Extremism
Poland
State.

Abstract:

Extremism in all its forms is considered a direct cause of political, economic and social instability. It is also considered an essential component of spreading chaos and societal turmoil, the behavior of which is reflected in the state's political path, which results in the emergence of rumors and lies and thus a disruption of society's values, foundations and ideology, and it appears clearly in the speeches that The components of society incite among themselves, whether class or factional, and its reflection is the emergence of chaos and disintegration occurring among the individuals of the state, which results in the collapse of states after they reach the stage of old age that Ibn Khaldun mentioned in the stages of the emergence and decline of states.

Therefore, countries depend on political stability for advancement, progress, and growth, and this stability has requirements that must be taken into account, such as attention to spreading political awareness, respect for the law, societal equality, and building a successful international policy, which involves cooperation and openness to developed societies and adopting successful experiences from them.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التطرف وانعكاسه على استقرار السياسي للدولة

[١] م. سلام داود محمود
[١] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص

التطرف بكل اشكاله يُعتبر سبب مباشر لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر مكون اساسي من مكونات اشاعة الفوضى والاضطراب المجتمعي الذي ينعكس سلوكه على مسار الدولة السياسي، مما ينجم عن ذلك ظهور الاشاعات والاكاذيب وبالتالي حدوث تخلل بقيم المجتمع ومرتكزاته وايديولوجيته، ويظهر جليا في الخطابات التي تحرض مكونات المجتمع فيما بينها سواء كانت طبقية او فئوية، وانعكاسه على ظهور الفوضى والتفكك الحاصل بين افراد الدولة، الذي يتمخض عنه انهيار الدول بعد وصولها لمرحلة الشيخوخة التي ذكرها ابن خلدون في مراحل نشوء وافول الدول.

بالتالي تعتمد الدول على الاستقرار السياسي في النهوض والتقدم والنمو، وان هذا الاستقرار له متطلبات يجب الاخذ بها، كالاهتمام بنشر الوعي السياسي واحترام القانون والمساواة المجتمعية وبناء سياسة دولية ناجحة، مفادها التعاون والانفتاح على المجتمعات المتطورة والاخذ بالتجارب الناجحة منها.

الكلمات المفتاحية:

التطرف، الاستقرار السياسي، الدولة.

المقدمة

هناك سؤال يجب طرحه بداية الموضوع. ما هو التطرف؟ وما انواعه؟ وما انعكاسه على الاستقرار السياسي للدولة؟ وماهي الادوات التي ممكن ان يتم اتباعها لتحقيق الاستقرار السياسي للدولة والقضاء على التطرف؟

ان للتطرف انعكاس مباشر على الاستقرار السياسي لاي دولة في العالم بل انه سبب رئيسي لذلك، وهذا الانعكاس متواجد بوضوح الاستقرار العام للدولة وليس فقط المفصل السياسي الذي هو صلب بحثنا، فالتطرف تشبيه وتعبير يستعمل لوصف أفكار أو اعمال نسبية وغير مبرّرة، كالتطرف بالافكار الدينية وبالطقوس الفعلية، حيث يستعمل التطرف لوصف شكل الأيديولوجية السياسية المتبعة بالدولة لانها بعيدة جدا عن توجه المجتمع السياسي، وللتطرف مظهر يوصف المنهجيات المتضمنة للعنف المستخدمة لتغير سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، أو يوضح التطرف استخدام آليات ليست محبذة من المجتمع كالعنف والتحريض

والاعتداء والتخريب، وللتطرف انواع كثيرة فهو ينطوي على كل مثل او خلق او قيم وبالتالي ظهور شكل غير صحيح لهذا المثل او الخلق او القيم كالتطرف الديني والايديولوجي او التسامح وغيرها.

اما الاستقرار السياسي فانه القدرة والمشاركة من قبل الشعب والتنافس على السلطة من خلال العمليات السياسية غير العنيفة والتمتع بالمنافع والخدمات الجماعية للدولة وسيادة روح القانون واحترامه وتطبيقه بكل نقاطه وانتشار الامن وتطبيق ما مطلوب من قبل الشعب تجاه الدولة بشكل طبيعي ومخلص والعكس صحيح أي التزام الدولة بتوفر متطلبات الرفاهية والعيش الكريم للشعب وحمايته داخلياً وخارجياً وعندما يختفي الاستقرار السياسي في أي مجتمع سواء اكان في العراق او خارجه فسرعان ما تتزايد فرص حصول الاضطرابات والتدهور الامني وينعكس بدوره على التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وسيؤدي بالتالي الى حالة من الفوضى وانتشار الجريمة نظراً لانتهاز الفرصة من قبل البعض من الراغبين في انتشار حالة من الاستقرار السياسي الداخلي للأوضاع لصالحهم وهذا ما يسمى بالاستقرار السياسي الداخلي الذي لا يقل خطورة عن الاستقرار السياسي الخارجي في علاقات الدولة مع محيطها الاقليمي والدولي الامر الذي قد يؤدي الى نشوب الحروب والصراعات مع دول اخرى.

من هنا كان لابد من السعي نحو ليس فقط تحقيق الاستقرار السياسي وانما المحافظة عليه ايضاً كما لا ننسى ان الاستقرار الكامل هو وليد الحياة السياسية المنضبطة القائمة على أُسس عقائدية وعلمية، وليس وليد الترسانات الأمنية أو أدوات الأمن السياسي التي تستخدمها بعض الدول، كآلة لتوفير الاستقرار الوهمي، فالاستقرار الحقيقي يظهر تلقائياً مع ظهور الترابط الوثيق والتناغم بين طبقات المجتمع من أسفل إلى أعلى والعكس باختلاف توجهاتهم ومعتقداتهم السياسية والدينية، فحينما يتوفر ذلك المشهد الاجتماعي يستطيع أي إنسان أن يشير إلى هذا المجتمع بأنه مجتمع مستقر هذا من جانب.

ان البناء المجتمعي للدولة يتوقف على مدى قدرة النظام الحاكم على استيعاب الأزمات المتنوعة وكيفية إدارتها وكذلك إدارة الصراعات داخل المجتمع بطرق قانونية تحترم حق المواطن في المواطنة بما يتماهى مع الضوابط الدستورية دون اللجوء إلى طرق الغطرسة وأدوات العنف التي تزيد من حدة الصراع، فالاستماع إلى الأفكار والإنصات لحاجات المواطنين لا تحتاج العنف، وإنما فقط تحتاج لقليل من العقل ووضع طرق صحيحة لتلبية تلك الاحتياجات ووضع آليات سلمية لفك الاشتباك بين فئات المجتمع يساري ويميني غني وفقير للحد من أعمال العنف الفئوية والأفكار المتطرفة، الذين يشعلون أي صراع حتى وإن نشب من فراغ ويحولونه إلى صراع دموي، قد يزداد تدريجياً بمرور الوقت للأسف.

ان إيقاف هذه الصراعات وتفكيك اواصر ترابطها وكبح جماح نموها وانتشارها يتطلب السعي لتطبيق فعلى للاستقرار السياسي، وعلى سبيل المثال كان العراق يمر بحالة من عدم

الاستقرار السياسي لفترة ما بعد ٢٠٠٣، لكنه سعى لتحقيق استقرار سياسي مبني على اساس العدالة والتكاتف المجتمعي غير متناسين بإمكانية حصول حالة عدم الاستقرار السياسي في أي بلد لكن فرص تحقيق الاستقرار السياسي ايضاً موجودة وتتوقف على مدى وعي الشعب ورغبتهم الجادة في تحقيق ذلك.

نطرح هنا مجموعة من المقترحات التي نراها قادرة على تحقق ما مطلوب من استقرار سياسي يعتبر غاية في الاهمية لكل دول العالم دون استثناء، وتسعى جميعها لتحقيقه بكل الطرق والوسائل المتاحة نظراً لأهميته البالغة وهي: -

١- الاهتمام بنشر الوعي السياسي والامني عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية نظراً لدور الاعلام المهم جداً في ايصال المعلومة المنشودة للمتلقِ وخاصة في ظل وسائل التواصل الاجتماعي الحالية التي حولت العالم المترامي الاطراف الى قرية صغيرة يتنشر فيها الخير والمعلومة بسهولة ويسر، لذلك لابد من استغلال وسائل الاعلام بها الاتجاه لنشر ما من شانه ان يعزز روح الامن والاستقرار السياسي والامني.

٢- التركيز على التعاون الدولي لإستئصال أي مصادر خارجية داعمة للتطرف الذي له آثار داخلية واقامة علاقات طيبة مع المجتمع الدولي والاقليمي، وأهمية العلاقات الخارجية وتأثيرها على السياسة الداخلية لان التدخلات الخارجية هي الابرز في ظهور مظاهر التطرف، بسبب سياسات داخلية لا ترضي الاطراف الخارجية كالاضطهاد العرقي لمجموعة سكانية، او عدم ضمان حرية العبادة لفئة معينة من السكان.

٣- إدانة التطرف بكل انواعه في المناهج الدراسية في كل المراحل الدراسية ولا سيما التركيز على المناهج الدينية، والحرص على نشر مفاهيم الاستقرار السياسي لإنشاء جيل واعي يحترم القوانين ويطبقها من اجل تحقيق الاستقرار السياسي.

٤- الاستفادة من تجارب الدول التي كانت تمر بفترة من عدم الاستقرار السياسي ثم تجاوزت هذه المرحلة ودراسة امكانية تطبيق تجربتها على ارض الواقع العملي في العراق وخاصة من الدول التي قطعت شوطاً طويلا في هذا المجال للاستفادة من خبرتها في هذا المجال.

٥- التشديد على تطبيق مبادئ القانون بكل تفاصيلها لمنع أي حالة عدم استقرار أمني داخلي والتأكيد على متابعة كل من يحرض على العنف والكراهية ومحاسبته فضلاً عن نشر الوعي الديني والاخلاقي بضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين.

٦- والنقطة المهمة والاهم هي ترسيخ سيادة الدولة من خلال المساواة بين افراد المجتمع كافة، ونبذ كافة الفروقات والتمايز الاثني والمذهبي والمناطقي، وتفعيل حيادية القضاء واستقلاله عن التاثيرات السياسية والاقتصادية.

٧- الاهتمام بالتربية والقضاء باعتبارهما اساس نجاح قيام الدول، وايضا الاساس في تجفيف التطرف بانواعه كون الثقافة والتعليم الصحيح وحيادية القضاء هما علاج كافي لكل اشكال التطرف.

المصادر

أولاً: المجلات العلمية:

١- اسلام طزازعة، "اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج"، *مجلة جامعة الاستقلال للابحاث*، المجلد٦، العدد١، تشرين الاول، (٢٠٢١).

٢- الناصر عمارة، *خطاب الكراهية: التحديات وسبل المواجهة*، *مجلة اسطنبول للدراسات العربية*، المجلد٤، العدد١، (٢٠٢١).

٣- حازم جري منيخر، "التطرف العنيف واستراتيجيات الوقاية"، *مجلة قضايا سياسية*، العدد٦٩، (٢٠٢٤).

٤- خالد عصام خليل، "الاعتدال بين سندان والتطبيق ومطرقة التطرف"، *مجلة كلية العلوم الاسلامية*، العدد ٧٤، ١٢ ذي الحجة ١٤٤٤هـ-٣٠ حزيران، (٢٠٢٣م).

٥ سعد محمد حسن، "تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث ٢٠١٤"، *مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث*، المجلد٢، العدد٧، (٢٠٢٢م).

٦- عبد الحليم بن مشري، "تجريم خطاب الكراهية: مقاربة مفاهيمية"، *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*، المجلد١٠، العدد٢، الجزائر، (٢٠٢٣).

٧- هيثم نعمة رحيم العزاوي، "آثر الاتصال السياسي في التطرف الالكتروني"، *مجلة دراسات تربوية*، العدد ٦٢، ٢٠٢٣.

ثانياً: المواد القانونية:

١-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (٤) و(٢٠) منه.